آية الاطعام في سورة الانسان

دراسة في روايات أسباب النزول
والنقود الموجهة إليها

أ.م.د حكمت جارح صبر الرحمه /جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الانسانية/علوم القران والتربية الاسلامية

الملـخّـص

دار البحث على دراسة روايات أسباب نزول آية الإطعام في سورة الانسان، وما أثير حولها من نقود وإشكالات، فتمّ تخريج الروايات من مصادرها الأساس ومن كتب الفريقين، واتّضح أنّ الروايات مستفيضة في نزول الآية في أهل البيت، وأنّ بعض أسانيدها صحيحة، وأنّ النقود الموجهة إليها لا تملك رصيداً علميّاً ولا تستند إلى دليل معتبر، بل الدليل على خلافها، وأنّ السورة مدنية عند الجمهور، لا مكيّة، وأنّ الأقوال والأخبار الأخرى في سبب النزول كلّها ضعيفة، ولا تصلح لمعارضة ما أوردناه من الروايات المستفيضة والصحيحة في بعض طرقها.

الكلمات المفتاحية: آية الإطعام، سورة الإنسان، أسباب النزول، أهل البيت، فضة جارية فاطمة.

Summary

The research centered on studying the narrations of the reasons for the revelation of the verse of feeding in Surat Al-Insan, and the criticisms and problems raised around it. The novels were extracted from their primary sources and from the books of the two groups. The criticisms do not possess a scientific balance and does not rely on significant evidence, but evidence of its disagreement, and that the Surah is Madaniah to the public, and that the sayings and other news in the cause of the descent are all weak, and are not valid to oppose what we have reported from extensive accounts.

Key words: Verse of Feeding, Surat Al-Insan, Reasons for Descent, fidah.

المقدمة

لا ريب في انحصار معرفة أسباب النزول بالأخبار والاثار والروايات؛ إذ لا طريق يبيّن ملابسات تلك الفترة الزمنية سواها، وروايات وأخبار أسباب النزول عادة ما تكون عرضة للاختلاف خصوصاً تلك التي ترتبط بمسائل خلافية عند فرق المسلمين، فبين مثبت وناف تجد معتركاً من الصراع حولها يفقد في كثير من الأحيان لغة الموضوعية ويُنتصرُ فيه للمذهبية بصورة جليّة.

ومن هذه الروايات ما ورد في أسباب نزول سورة الإنسان أو خصوص آية الاطعام منها، أو عدّة آيات منها متمثلة بآية: (ويطعمون الطعام على حبّه مسكيناً ويتيماً وأسيراً ...) وما سبقها وما لحقها من آيات عدّة. إذ أكدّت الروايات على أنّها نزلت في أهل البيت (علي وفاطمة والحسن والحسين) ومعهم فضة جارية فاطمة (ع) على بعض الأخبار.

وفي الوقت الذي تمسّك فيه الشيعة الإمامية بهذه الروايات وعدّوها منقبة عظيمة لأهل البيت، نرى عدّة من علماء أهل السنّة قد انبرى لمناقشتها وتكذيبها وبيان ضعفها والتأكيد على أنّها أجنبية عن أهل البيت ولا ترتبط بهم بصلة.

ولما تمثله روايات المناقب والفضائل من أهمية كبرى في حياة المسلمين كونها تسهم إسهاما كبيراً في تحديد الهوية والمنهج الذي يجب اتباعه؛ ولمّا لم نجد من تناول هذه الروايات بصورة مفصّلة، جاء هذا البحث ليسلّط الضوء عليها مفصّلاً، ويتفرد بتخريجها وتقييمها ويدرس النقود والاشكالات الموجهة

لها بصورة موضوعية بعيدة عن التعصب المذهبي والميولات الشخصية، ليتبيّن عبر ذلك سبب نزول هذه الآيات حسب ما يمليه البحث العلمي الموضوعي، فذكرنا خلاصة الحادثة، ووقفنا على من أخرجها ورواها من الفريقين، ثمّ عرضنا الروايات على موازين التقييم العلمي من جهة الثبوت وعدمه، وتناولنا بعد ذلك الاشكالات الموجهة إليها وأمطنا اللثام عن حقيقتها ومقدار مقاربتها أو مجانبتها للحقيقة، والله هو الهادي إلى سبيل الرشاد.

خلاصة قصّة الإطعام:

ذكرت كتب التفاسير وأسباب النزول أنّ عدّة من آيات سورة الانسان نزلت في أهل البيت(علي وفاطمة والحسن والحسين) فعلى بعض الأخبار أنّها ثمان عشرة آية، ابتداءً بالآية الخامسة من السورة وهي قوله تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا)[١] ومروراً بقوله تعالى: (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا)[٢] وانتهاءً بالآية الثانية والعشرين[٣] وهي قوله تعالى: (إنّ هذا كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكوراً)[٤].

ويظهر من أخبار أخرى أنّ السورة بأكملها نزلت بعد قصّة الإطعام الآتية[٥]، فربما يكون المراد أنّ جميع السورة نزلت في أهل البيت حقيقة، أو أنّ أغلبها نزل فيهم وذكر الرواة نزول جميع السورة تسامحاً.

وخصّت بعض الأخبار نزول آية: (ويطعمون الطعام..) بعد تلك القصّة[٦]، لربما في إشارة إلى أنّ الذي نزل بسبب هذه الحادثة هو هذه الآية فقط، أو لكونها تتعلق بالحادثة مباشرة وهي إطعام المسكين واليتيم والأسير

فخُصّت بالذكر، والخلاصة أنّ كلّ هذه الأخبار المشار إليها متفقة في نزول آية الاطعام بعد تلك الحادثة.

وكيفما كان فإنّ الأخبار في هذه القصّة عديدة، بعضها فصلت الحادثة وبعضها ذكرت جزئيات لم ترد في غيرها واقتصرت بعضها على لب الموضوع، على أنّه يمكن القول إنّ القدر المشترك من الروايات هو أنّ أهل البيت تصدقوا بإفطارهم وهم صيام على مسكين ويتيم وأسير وبقوا بلا طعام وأكثرها على أنّ ذلك كان في ثلاثة أيام. والقصّة طويلة، مجملها أنّه: (مرض الحسن والحسين عليهما السلام فعادهما جدهما صلّى الله عليه وآله ووجوه العرب، وقالوا لعلي عليه السلام: يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك نذراً. فنذر صوم ثلاثة أيام إن شفاهم الله سبحانه ونذرت فاطمة عليها السلام مثله، وكذلك فضة فبرءا، وليس عندهما شيء، فاستقرض علي عليه السلام ثلاثة أصوع من شعير وجاء بها إلى فاطمة عليها السلام فطحنت صاعاً منها فاختبزته. فلمّا صلّى علي عليه السلام المغرب قربته إليه فأتاهم مسكين ودعا لهم وسألهم فأعطوه إياه، ولم يذوقوا إلا الماء. فلما كان اليوم الثاني أخذت صاعا وطحنته واختبزته وقدمته إلى علي عليه السلام فأتاهم يتيم بالباب يستطعم فأطعموه إياه ولم يذوقوا إلا الماء. فلما كان اليوم الثالث عمدت إلى الباقي فطحنته واختبزته وقدمته إلى علي عليه السلام فأتاهم أسير يستطعم فأعطوه إياه ولم يذوقوا إلا الماء. فلما كان اليوم الرابع وقد قضوا نذورهم أتى علي ومعه الحسن والحسين إلى النبي (صلى الله عليه وعليهم) وبهما ضعف، فلما رآهم النبي صلى الله عليه وآله بكى، فنزل جبرئيل عليه السلام بسورة هل أتى)[٧].

وسيأتي ذكر بعض الاخبار التي تحمل نحواً من الاختلاف في أثناء

البحث إن شاء الله.

المطلب الأول: تخريج روايات الفريقين في سبب نزول الآيات:

قال الشيخ الطوسي: (وقد روت الخاصّة والعامة أنّ هذه الآيات نزلت في عليّ عليه السلام وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فإنّهم آثروا المسكين واليتيم والأسير ثلاث ليال على إفطارهم وطووا عليهم السلام، ولم يفطروا على شيء من الطعام فأثنى الله عليهم هذا الثناء الحسن، وأنزل فيهم هذه السورة)[٨].

وقال الطبرسي: (وقد أجمع أهل البيت (عليهم السلام) وأكثر المفسرين على أنّ المراد بهم: علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام))[٩].

وقال في مجمعه: (قد روى الخاص والعام أنّ الآيات من هذه السورة، وهي قوله: (إنّ الأبرار يشربون) إلى قوله: (وكان سعيكم مشكوراً) نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين عليه السلام، وجارية لهم تسمى فضة، وهو المروي عن ابن عباس، ومجاهد، وأبي صالح . والقصة طويلة: جملتها أنهم قالوا...) وذكر القصة[١٠].

فالقصة إذن مروية في كتب الفريقين، بل هي محل إجماع عند الشيعة الإمامية، بينما شكّك فيها عدّة من علماء أهل السنّة، فكان من الضروري أن نلقي نظرة على روايات الفريقين في ذلك ثم نذكر نقود وإشكالات أهل السنّة عليها، فنقول:

وردت الروايات عن جمع من أئمة أهل البيت والصحابة والتابعين، منهم: عليّ بن أبي طالب، ومحمّد الباقر، وجعفر بن محمد الصادق (عليهم

السلام)، وعبد الله بن عبّاس، وزيد بن أرقم، والحسن المثلث، وفطر بن خليفة، والأصبغ بن نباتة، وقنبر مولى أمير المؤمنين، وطاووس اليماني، وأبو رافع، فلنقف قليلاً على هذه الروايات ونتعرف على المصادر التي روتها:

١ـ رواية الإمام علي بن أبي طالب (ع):

أخرجها الحاكم الحسكاني مسندةَ عن عليّ (ع)[١١] ورواها فرات الكوفي مسندةً عنه (ع) أيضاً[١٢] ورواها الشيخ الصدوق ضمن احتجاج الإمام علي على أبي بكر, ورواها الشيخ الطوسي وغيره ضمن حديث المناشدة ورواها الطوسي ضمن خطبة الامام علي في المسجد بعد ما جاءه أبو بكر وعمر وخاطباه بالبيعة، وسيأتي بيان ذلك.

أمّا رواية الحسكاني وفرات الكوفي فهي مسندة عن الإمام جعفر الصادق عن آبائه عن الإمام علي (ع) وهي تتفق في القدر المشترك الذي أوردناه ملخصّا في أول البحث وإن كانت تتناول بعض التفاصيل الأخرى في كيفية الاقتراض، وزادت مجموعة من الاشعار نسبتها لعلي وفاطمة وغير ذلك من التفاصيل التي لا نرى ضرورة لذكرها، فغرضنا هو التركيز على زبدة القصّة والقدر المشترك منها.

وقد ذكر الحسكاني عدّة طرق لهذه الرواية عن الإمام الصادق (ع) فقد رواه أولاً من طريق الامام الرضا عن الامام الكاظم عن الامام الصادق عن آبائه عن الإمام علي (ع).

ثمّ ذكر بعد ذلك أنّ الخبر رواه أيضاً الحسن بن مهران عن مسلمة بن جابر، عن جعفر الصادق. ورواه أيضاً روح بن عبد الله عن جعفر الصادق.

ورواه أيضاً معاوية بن عمار، عن جعفر الصادق.

وأمّا حديث الاحتجاج على أبي بكر فقد رواه الشيخ الصدوق مسنداً إلى أبي سعيد الوراق، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه عليه السلام، وذكر الاحتجاج مفصلاً، وممّا جاء فيه: (فأنشدك بالله أنا صاحب الآية (يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا) أم أنت ؟ قال: بل أنت)[١٣].

وأمّا حديث المناشدة فقد رواه الشيخ الطوسي عن أبي ذر عن أمير المؤمنين، وقد جاء فيه أنّ الإمام قال في ضمن ما حاججهم به: (فهل فيكم أحد نزلت فيه وفي زوجته وولديه (ويطعمون الطعام على حبّه مسكينا ويتيما وأسيراً) إلى سائر ما اقتص الله تعالى فيه من ذكرنا في هذه السورة غيري؟ قالوا: لا)[١٤].

وعند الطبرسي عن جابر الجعفي عن الإمام الباقر عن علي (ع) أنّه قال: (نشدتكم بالله هل فيكم أحد أنزل الله فيه وفي ولده (إن الأبرار يشربون من كأس كان مزاجها كافورا) إلى آخر السورة غيري؟ قالوا: لا)[١٥].

وأمّا خطبة الإمام في المسجد بعدما جاءه أبو بكر وعمر في أمر البيعة، فقد رواها الطوسي عن أبي المفضل، عن أحمد بن علي بن مهدي إملاء من كتابه عن أبيه، عن أبي الحسن الرضا، عن آبائه (عليهم السلام) قال: (لما أتى أبو بكر وعمر إلى منزل أمير المؤمنين (عليه السلام) وخاطباه في أمر البيعة، وخرجا من عنده، خرج أمير المؤمنين (ع) إلى المسجد فحمد الله وأثنى عليه...) ومن جملة ما جاء في خطبته: (ونحن أهل بيت الرحمة، بنا هداكم الله، وبنا استنقذكم من الضلالة، وأنا صاحب يوم الدوح وفي نزلت سورة من

القرآن)[١٦]. والظاهر أنّ المراد من السورة هي سورة الدهر إذ لم يعهد نزول سورة فيه (ع) غيرها، نعم نزلت فيه الكثير من الآيات كما لا يخفى.

٢ـ رواية الإمام محمد الباقر (ع):

أخرجها الكوفي[١٧] ورواها الصدوق بسنديهما إلى الحسن بن مهران، قال: حدثنا مسلمة بن حامد عن جعفر بن محمد عن أبيه[١٨]، ويظهر أنّها نفس الرواية التي ذكرها الحسكاني وأوضح أنّ لها طرق عن الصادق (ع)، ومنها طريق الحسن بن مهران عن مسلمة بن جابر، ويبدو أنّه وقع التصحيف في اسم مسلمة وأبيه، فعند الكوفي: مسلمة بن حامد، وعند الصدوق: سلمة بن خالد.

٣ـ رواية الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع):

رواها القمّي بسنده عن أبيه عن عبد الله بن ميمون القداح عن أبي عبد الله قال: (كان عند فاطمة عليها السلام شعير فجعلوه عصيدة، فلما أنضجوها ووضعوها بين أيديهم جاء مسكين، فقال المسكين رحمكم الله أطعمونا مما رزقكم الله، فقام عليّ فأعطاه ثلثها، فما لبث أنْ جاء يتيم فقال اليتيم رحمكم الله أطعمونا مما رزقكم الله فقام علي (ع) فأعطاه ثلثها الثاني فما لبث أنْ جاء أسير فقال الأسير رحمكم الله أطعمونا مما رزقكم الله فقام علي (ع) فأعطاه الثلث الباقي، وما ذاقوها فأنزل الله فيهم هذه الآية إلى قوله (وكان سعيكم مشكوراً) في أمير المؤمنين)[١٩].

وهذا الخبر يختلف عن غيره بأمرين: الأول: أنّه نصّ على أنّ التصدق حصل ثلاث مرات لكنه في ليلة واحدة وليس في ثلاث ليال. والثاني: إنّها نزلت في عليّ ولم يذكر فاطمة والحسنين، غير أنّ ورود ضمير الجمع في أكثر من

مكان في هذا الخبر يوحي بإرادة الجميع.

على أنّ الخبر المفصّل الذي رواه الحسكاني وفرات الكوفي ونصّا فيه على أنّ التصدق كان في ثلاثة أيام ونزول الآيات فيهم عليهم السلام، يدور في سنده على الإمام الصادق وهو يرويه عن آبائه عليهم السلام عن الإمام علي كما تقدّم، وهذا يفيد أنّ مصدر رواية الإمام عليّ هو جعفر الصادق عليه السلام، فالرواية إذن واحدة فاقتصر القمّي على نسبتها إلى الإمام الصادق وأوصلها غيره بإسناد آخر إلى الصادق (ع) إلى أمير المؤمنين ولعل سبب ذلك يعود إلى اعتقاد القمي بعصمة الصادق فاقتصر عليه، بخلاف الحسكاني والكوفي فأسنداها إلى عليّ باعتباره من الصحابة والله العالم.

٤ـ رواية الصحابي عبد الله بن عبّاس

وهي رواية مشهورة معروفة أخرجها الحاكم النيسابوري[٢٠] والحاكم الحسكاني[٢١] والواحدي مختصراً[٢٢] والبغوي[٢٣] والزمخشري[٢٤] وابن مردويه[٢٥] وابن الأثير[٢٦] والثعلبي[٢٧] والخوارزمي[٢٨] ورواها الشيخ الصدوق[٢٩] وفرات الكوفي[٣٠]، وغيرهم كُثُر.

وعن هؤلاء نقلها الكثير من أصحاب المصادر الثانوية لا نجد ضرورة لذكرهم إذ هدفنا التركيز على المصادر الأساس لهذه الروايات.

ولهذه الرواية طرق عديدة إلى ابن عباس فقد رواها عنه مجاهد[٣١] وأبو صالح[٣٢] والضحاك[٣٣] وعطاء[٣٤] وسعيد بن جبير[٣٥] والأصبغ بن نباتة[٣٦]، وأبو كثير الزبيدي[٣٧] وعلي بن عبد الله بن عباس[٣٨] والطرق إلى هؤلاء مختلفة بل متعددة لبعضهم[٣٩]. وهذا ما يزيد الخبر قوة ووثوقاً.

٥ـ رواية الصحابي زيد بن أرقم:

أخرجها الحاكم الحسكاني[٤٠] ومحمد بن سليمان الكوفي[٤١] وفرات الكوفي[٤٢]، بسندهم إلى النهاس بن قهم عن القاسم بن عوف الشيباني عنه، وهي تختلف عن سابقاتها من حيث موضوع القصة فلا تتحدث عن مرض الحسنين ونذر صيام ثلاثة ايام، بل هذه تتحدث عن صوم الرسول وزيارته لبيت فاطمة وعدم وجود طعام عندها وتشترك بمجيئ المسكين واليتيم والاسير والتصدق بما اقترضوه للرسول من أقراص الشعير الثلاثة، كما أنّها لا تتحدث عن ثلاثة أيّام بل إنّ التصدق وقع في يوم واحد.

٦ـ رواية التابعي الحسن بن الحسن(الحسن المثلث):

أوردها الطبرسي عن تفسير أبي حمزة الثمالي، قال: (وقال أبو حمزة الثمالي في تفسيره: حدثني الحسن بن الحسن أبو عبد الله بن الحسن أنها مدنية نزلت في علي وفاطمة السورة كلها)[٤٣].

٧ـ رواية التابعي فطر بن خليفة عمّن حدّثه:

أخرجها الكوفي مسندة إلى أبي نعيم الفضل بن دكين القرشي قال: حدثنا فطر بن خليفة عمن حدثه قال: مرض الحسن والحسين...)[٤٤].

٨ـ رواية التابعي الأصبغ بن نباتة:

أخرجها مفصلة ابن الجوزي[٤٥] والكنجي الشافعي من طريق الحميدي في فوائده[٤٦]، وسيأتي عنها بعض الكلام عند مناقشة ابن الجوزي.

٩ـ رواية التابعي قنبر مولى أمير المؤمنين(ع):

أوردها القرطبي، قال: (ورواه جابر الجعفي عن قنبر مولى علي قال: مرض الحسن والحسين...)[٤٧].

١٠- رواية التابعي طاووس اليماني:

أخرجها ابن المغازلي بسنده إلى طاووس في هذه الآية (ويطعمون الطعام...): (نزلت في علي بن أبي طالب، وذلك أنهم صاموا وفاطمة وخادمتهم، فلما كان عند الإفطار وكانت عندهم ثلاثة أرغفة قال: فجلسوا ليأكلوا فأتاهم سائل فقال: أطعموني فإني مسكين! فقام علي عليه السلام فأعطاه رغيفة، ثم جاء سائل فقال: أطعموا اليتيم! فأعطته فاطمة الرغيف، ثم جاء سائل فقال: أطعموا الأسير! فقامت الخادمة فأعطته الرغيف وباتوا ليلتهم طاوين، فشكر الله لهم، فأنزل فيه هذه الآية)[٤٨]. وهي تختلف عن سابقاتها بأنّ الاطعام وقع في ليلة واحدة.

١١- رواية الصحابي أبي رافع:

أخرجها فرات الكوفي[٤٩]، لكنها مرسلة ولم يُذكر فيها الاسناد، إذ جاء فيها: (حدثني الحسين بن سعيد معنعناً: عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده)، ثم ساق القصة بنحو يختلف عن جميع ما تقدّم ذكره. غير أنّ هذا الخبر من متفردات فرات الكوفي، ويظهر من ثنايا كتابه هذا أنّه من الزيدية[٥٠]، ونسخة تفسيره الموجودة لم تثبت، وهو لم يرد له ذكر في كتب الرجال لا مدحا ولا ذماً، فلا يمكن الاعتماد على ما يتفرد به، وإنّما ذكرناه فيما تقدّم لأنّه لم يتفرد فيما نقله.

التحقيق في ثبوت سبب نزول الآيات المباركة في أهل البيت:

يمكن القول بثبوت سبب نزول الآيات في أهل البيت وفق المعطيات الآتية:

١ـ أن الروايات متعددة جداً، وقد استفاضت عن ابن عباس وحده، فقد رواها عنه ثمانية من التابعين وهم مجاهد وأبو صالح والضحاك وعطاء وسعيد بن جبير والأصبغ بن نباتة، وأبو كثير الزبيدي وعلي بن عبد الله بن عباس مع اختلاف الطرق وتعددها إليهم[٥١]، وهذه الاستفاضة لرواية ابن عباس كافية لوحدها في إثبات سبب النزول، فكيف إذا ضممنا إليها ما ورد عن علي (ع) وقد جاءت عنه بطرق عديدة أيضاً، فقد دارت بعضها على الامام جعفر الصادق، ورواها عنه أربعة، كما رويت عن أبي ذر عنه (ع) وعن الإمام الباقر عنه (ع) كما تقدم.

زد على ذلك الطرق الأخرى للرواية فقد وردت عن الامام الصادق وفطر بن خليفة عمن حدثه والأصبغ بن نباتة وطاووس اليماني والحسن المثلث.

وأمّا رواية الإمام الباقر(ع) فهي تنتهي إلى أحد طرق الحسكاني إلى الإمام الصادق وقد تقدّم.

ولم نأخذ بالاعتبار ما ورد عن زيد بن أرقم ولا عن أبي رافع إذ تختلف في مضمونها مع الاستفاضة المشار إليها وإن كانت تتفق معها في الجملة وهو أنّ هذه الآيات وردت في أهل البيت عليهم السلام.

فهذا التعدّد يفيد الاستفاضة الموجبة للاطمئنان، والاطمئنان حجّة بلا كلام، غاية ما هنالك أنّه وقع الكلام في منشأ هذه الحجيّة، فقد يقال بأنّها ذاتية

وبحكم العقل كالقطع، وقد يقال بأنّ منشأها هو السيرة العقلائية القائمة على العمل بالاطمئنان بضميمة عدم صدور ردع من المعصوم على ذلك[٥٢].

٢ـ إنّ هذه الروايات لم يقتصر ورودها عند فريق معيّن، بل وردت مستفيضة عند الفريقين، وهي قرينة قوية على صحتها خصوصاً مع ملاحظة اختلاف المشرب والهوى والتوجه، وأنّها في باب الفضائل وما ترمز إليه من صحّة الإمامة ووجوب اتباع أهل البيت، فإذا كانت روايات الإمامية موافقة لعقيدتها ومتسقة مع متبنياتها فلا يوجد مبرر أنْ يرويها من يخالفهم في العقيدة والهوى، إذ لا دافع لهم في اختلاق رواية تتنافى وميولاتهم ومعتقداتهم ومن رواة كثر جدّاً، فهذا التعدد في الروايات والاتفاق من رواة الفريقين على نقلها مع ملاحظة الجنبة العقدية التي تفيدها هذه الروايات يُعطي وثوقاً قويّاً بصحتها واعتبارها.

٣ـ لو تنزلنا عمّا تقدّم فإنّه يمكن القول بصحّة بعض الأسانيد وإثبات سبب النزول وفقاً لذلك.

أمّا عند الشيعة الإمامية فيكفي عندهم صحّة رواية القمّي، وهنا لا بدّ من التنويه إلى أنّه وقع الخلاف في تفسير القمّي، فعلى القول بثبوته أو ثبوت قسم منه وأنّ جميع رواته ثقات فستكون الرواية صحيحة[٥٣]، وعلى القول بعدم ثبوته وانحصار طريق هذه الرواية بهذه النسخة، فلا سبيل إلى الحكم بصحتها ولا إلى نفيها، بل تبقى على الاحتمال.

بيدَ أنّه من الممكن القول بثبوت هذه الرواية في النسخة الأصلية لتفسير القمّي؛ ذلك أنّ الكلام الواقع حول هذا التفسير لم يكن ناظراً إلى أصل وجود

تفسير للقمي، بل كل الكلام إنّما في هذه النسخة الواصلة إلينا، وإذ إنّ هذه الرواية قد نقلها عن القمي بعض المتقدمين كالطبرسي[٥٤] فهي إذن من روايات هذا التفسير، وهي معتبرة السند رجالها ثقات بغض النظر عن القول بوثاقة جميع رجال القمّي من عدمه، فقد رواها القمّي عن أبيه عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله الصادق(ع).

والقمّي هو علي بن إبراهيم ثقة جليل القدر[٥٥]، وأبوه إبراهيم بن هاشم القمّي ثقة أيضاً[٥٦]، وعبد الله بن ميمون القداح، ترجمه النجاشي وقال: (وكان ثقة، له كتب...)[٥٧]، فالسند صحيح ولا غبار عليه.

وأمّا عند أهل السنّة، فنلاحظ مثلاً أنّ الواحدي ينسب الرواية إلى عطاء بنحو الجزم واليقين، فيقول: قال عطاء: عن ابن عباس، ويسوق الخبر[٥٨]، ممّا يكشف عن صحّة الخبر عنده، خصوصاً أنّه اقتصر عليه في بيان سبب النزول ولم يذكر غيره.

وكذلك النسفي، إذ جزم بسبب النزول فيهم، وقال: (نزلت في علي وفاطمة وفضة جارية لهما لما مرض الحسن والحسين رضي الله عنهما نذروا صوم ثلاثة أيام...)[٥٩]. وهذا يكشف عن صحّة الخبر وثبوته عنده. ونحوه الأيجي الشافعي حيث جزم بسبب النزول أيضاً وقال: (نزلت حين نذر علي وفاطمة صوم ثلاث في مرض ولديهما إن بريا...)[٦٠].

وأمّا سبط ابن الجوزي فقد نسب القول الى علماء التفسير، قال: (قال علماء التأويل: فيهم نزل قوله تعالى (يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً) الآيات). ثم ذكر الحديث إلى ابن عباس من طريقين، وأخذ يناقش

ويردّ على جدّه ابن الجوزي الذي أورد الحديث عن الأصبغ بن نباتة في كتابه الموضوعات، ومن خلال التأمّل في طريقة مناقشته لجدّه وردّه عليه يتّضح جليّاً اعتماده على ما رواه واعتقاده بصحّته(٦١).

بل يمكن أنْ نضيف مؤيّداً يكشف استناد الكثير من العلماء المتقدمين إلى هذه الأخبار، وإقرارهم بنزول الآيات في علي (ع)، وهو الخبر الطويل الذي رواه ابن عبد ربّه الأندلسي في احتجاج المأمون العباسي على الفقهاء في فضل عليّ (ع) وحاصله: أنّ المأمون العباسي أمر باحضار جمعاً من الفقهاء ليجادلهم بمذهبه ودينه الذي يدين الله به وأنّ عليّاً هو أفضل الخلق بعد رسول الله وأنّه الخليفة من بعده، فأحضروا له أربعين فقيهاً، وممّا جاء في هذا الخبر، أنّ المأمون طلب من إسحاق أحد الفقهاء، وهو راوي الخبر أنْ يقرأ: (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ..﴾، فقرأ منها حتى بلغ: ﴿يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كانَ مِزاجُها كافُوراً}، إلى قوله: (وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً﴾،قال له المأمون: (على رسلك؛ فيمن أنزلت هذه الآيات؟ قلت: في عليّ. قال: فهل بلغك أنّ عليّاً حين أطعم المسكين واليتيم والأسير. قال إنّما نطعمكم لوجه الله؟ وهل سمعت الله وصف في كتابه أحداً بمثل ما وصف به عليّاً؟ قلت: لا. قال: صدقت! لأن الله جل ثناؤه عرف سيرته...). والخبر طويل جدّاً أخذنا منه موضع الحاجة، وبنحو ذلك مع بعض الاختلافات رواه الشيخ الصدوق مسنداً إلى إسحاق بن حماد بن زيد(٦٢).

وفيه إقرار واضح من أربعين عالماً من علماء القرنين الثاني والثالث الهجري بأنّ هذه الآيات نزلت في عليّ (ع)، وليس هناك من سبيل إلى معرفتهم بسبب نزول الآيات وإقرارهم به سوى استنادهم إلى الأخبار

والروايات التي وردت في ذلك.

وهكذا، فإنّ الكلمات كثيرة وليس غرضنا تتبعها جميعاً، بل أردنا أنْ نثبت أنّ بعض أسانيد الحديث - على الأقل - صحيحة وثابتة بحسب تصريح علماء أهل السنّة، وأمّا دراسة الأسانيد بصورة مفصلة فهو خارج عن غرض هذا البحث، ولعلّنا نوفق لبحثها مفصّلة في بحث مستقل.

على أنّه يمكن القول بصحّة بعض الأخبار حسب الدراسة السندية، كالخبر الذي رواه الحاكم الحسكاني عن عبد الله بن المبارك، إذ قال: (ورواه ابن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن مجاهد عن ابن عباس) ولم يذكر سنده إليه، بينما ذكر أسانيده إلى بقية من ذكر أنّهم رووا الخبر، ومنه يظهر أنّ الحسكاني متيقن بثبوت الخبر إلى ابن المبارك أو أنّه أخذه من أحد كتبه مباشرة، فالحسكاني حافظ متقن وله عناية تامة بالحديث ودرايته[٦٣]، ولا يمكن له نسبة رواية الحديث إلى ابن المبارك دون ثبوت ذلك عنده، مع عدم ذكر الطريق إليه، فإنّه إمّا أن يخرج من عهدة الحديث بذكر طريقه إليه، طبق القاعدة المعروفة: (من أسند لك فقد أحال لك) أو أنّه ثابت عنده، وإلا فمع عدم صحة الطريق إلى ابن المبارك لا يصح القول إنّ ابن المبارك روى الحديث.

وكيفما كان فإنّ السند من ابن المبارك إلى ابن عباس صحيح لا شائبة فيه، فعبد الله بن المبارك: (ثقة ثبت فقيه)[٦٤]، ويعقوب بن القعقاع وثقه ابن معين والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات[٦٥]، ومجاهد بن جبر أحد أئمة التفسير الثقات المعروفين[٦٦]، وعبد الله بن عباس صحابي، والصحابة كلّهم عدول حسب نظرية أهل السنّة، فهذا السند صحيح حسب قواعد الحديث عند

أهل السنة.

كما أنّه من الممكن تصحيح أو تحسين الحديث عند أهل السنّة عند مجيئه من طريقين أو أكثر، ما لم يشتدّ ضعفهما، وهي قاعدة معروفة عندهم، وهو ما يعبرون عنه أحياناً بأنّ الحديث يتقوى بتعدد الطرق، فعند مجيئ الحديث من وجه آخر قد يتحول الحديث الضعيف إلى حسن لغيره أو صحيح لغيره بحسب طرقه قلّة وكثرة، وهو ما يطلقون عليه في كتب علوم الحديث بالمتابعات والشواهد، وكذلك فإنّ المحدّثين عادة ما يتعقبون بعض الأحاديث بقولهم: وله شاهد من حديث فلان، أو: وتابعه فلان، ولا يمكن لنا الدخول في تفاصيل هذا الموضوع(٦٧)، بل ما نريد بيانه أنّه طبق تلك القاعدة لا نشكّ في أنّ الروايات المذكورة سابقاً ستكون صحيحة لغيرها باصطلاحهم أو لا أقل من القول بحسنها لغيرها على فرض أنّ في طرقها مقال.

المطلب الثاني: أهم الاشكالات والنقود المثارة حول هذه الروايات:

وجه بعض علماء أهل السنّة وعلى رأسهم ابن تيمية عدّة نقود لهذه الروايات وعدّوها من الروايات الموضوعة المكذوبة، وسنتناول أهم الإشكالات والنقود التي أوردوها في ذلك:

الاول: ما أورده ابن تيمية من أنّ عليّاً إنّما تزوّج فاطمة بالمدينة، وسورة (هل أتى) مكّية باتّفاق أهل التفسير والنقل، ولم يقل أحد منهم: إنّها مدنية(٦٨). ممّا يعني أنّ الحسنين لم يكونا مولودين ذلك الوقت.

الجواب: لم نجد أحداً قال بهذا الاتفاق غير ابن تيمية، فقد صرّح عدّة من كبار العلماء بأنّها مدنية عند الجمهور، ودعوى ابن تيمية مردودة عليه

خصوصاً إذا ما عرفنا أنّه يتسرّع في تضعيف فضائل أهل البيت ويحاول الحط من مقام علي قدر ما يستطيع.

وإذا ما رجعنا لأقوال أهل التفسير لرأينا أنّ العزّ بن عبد السلام[٦٩] والقرطبي[٧٠] والشوكاني[٧١] يصرّحون بأنّ السورة مدنية عند الجمهور. وعند الخازن: (وهي مدنية، كذا قال مجاهد وقتادة والجمهور)[٧٢].

وقال ابن الجوزي: (وفيها ثلاثة أقوال: أحداها أنّها مدنية كلّها، قاله الجمهور، منهم: مجاهد وقتادة)[٧٣].

وذكر الطبري[٧٤] والسمرقندي[٧٥] وأبو حيان الاندلسي[٧٦] انها مدنية.

وذكر البغوي أيضاً أنّها مدنية، ونسب القول بمدنيتها إلى مجاهد وقتادة، وأضاف: (وقال الحسن وعكرمة هي مدنية إلا آية وهي قوله: (فاصبر لحكم ربك) (ولا تطع منهم آثما أو كفورا))[٧٧]

وقال الحسكاني: (قول الأكثر إنّها مدنية)، وذكر عدّة من الاخبار في ذلك[٧٨].

وقد أورد السيوطي خبراً أخرجه النحاس بسنده إلى ابن عباس يتضمّن ذكر الآيات والسور المكيّة والمدنية، وقد عدّ فيه سورة الانسان من السور المدنية.

وتعقبه بقوله: (إسناده جيّد، رجاله كلّهم من الثقات) ، ثم ذكر أخباراً أخرى تدلّ على ذلك[٧٩].

فلا نعرف محلاً للاتّفاق الذي ذكره ابن تيمية!!

مضافاً إلى أنّ ذكر الأسير يتناسب مع كونها مدنية إذ لم يكن في مكّة أسرى ولم تشرع الغزوات بعد.

الثاني: وهو ما ذكره ابن تيمية أيضاً من (أنّ علياً و فاطمة لم يكن لهما جارية اسمها فضة بل ولا لأحد من أقارب النبي صلّى الله عليه و سلم ولا نعرف أنّه كان بالمدينة جارية اسمها فضة ولا ذكر ذلك أحد من أهل العلم الذين ذكروا أحوالهم دقها و جلها)[٨٠].

الجواب: وهذا الاشكال من الغرابة بمكان فإنّه يستدل على كذب الرواية بعدم وجود جارية اسمها فضّة، بينما يفترض أنْ تكون الاخبار والروايات هي أحد وسائل الإثبات التاريخي، فعن طريق الأخبار تثبت الوقائع والاشخاص وغيرها، ولا يشترط في ثبوت الواقعة أو معرفة شخص ما أنْ يجمع المؤرخون وأصحاب السير والتراجم على ذكره، فالكثير من الأشخاص ربّما ينفرد أحد الرجاليين أو المؤرخين بذكرهم، وقد يستدل على حادثة معيّنة أو وجود شخص معين بخبر يتيم، ذلك أنّ عدم ذكر الحادثة أو الشخص لا يدلّ على عدم وجوده واقعاً، غاية الأمر أنّه لم يعلم به أو لم يرد ذكره لغاية ما، ومن علم حجّة على من لم يعلم، فنفس هذه الروايات التي ذكرت فضّة إنّما تدلّ على وجودها لا العكس.

زد على ذلك أنّه قد ذكر فضّة غير واحد من المؤرخين، فقد ذكرها المؤرخ ابن الأثير الجزري بعنوان: فضّة النوبية جارية فاطمة الزهراء[٨١]، ثمّ أخرج باسناده خبر ابن عباس في سبب نزول الآيات، ومثله الحافظ ابن حجر العسقلاني، لكنّه أضاف خبراً آخر: فقال: (وذكر ابن صخر في فوائده

وابن بشكوال في كتاب المستغيثين من طريقه بسند له من طريق الحسين بن العلاء عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن علي، أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أخدم فاطمة ابنته جارية اسمها فضة النوبية وكانت تشاطرها الخدمة)[٨٢].

بل إنّ الحموي ذكر أنّ قبرها في الباب الصغير بدمشق، فقال: (وفي قبلي الباب الصغير قبر بلال بن حمامة وكعب الاخبار وثلاث من أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم، وقبر فضة جارية فاطمة، رضي الله عنها)[٨٣].

وكذلك ذكرتها المصادر الشيعية، فذكر القاضي النعمان المغربي أنّها كانت جارية لفاطمة، ومن بعدها صارت لعلي بن أبي طالب فزوجها من أبي ثعلبة الحبشي، وأولد منها ابناً، فتزوجت سليك الغطفاني، ثم توفي ابنها، وحدثت لها مشكلة مع زوجاها فشكاها إلى عمر، وذكر ما جرى بينها وبين عمر[٨٤].

وترجمها الشيخ النمازي وذكر لها بعض الأخبار[٨٥].

فلم يبقَ وجه لما ذكره ابن تيمية خصوصاً أنّ ابن الاثير وابن بشكوال وابن صخر والحموي والقاضي النعمان من المتقدمين على عصره.

الثالث: ما أورده ابن الجوزي على إحدى الروايات، فقد روى الحديث عن الأصبغ وذكر أنّ الأبيات الشعرية المذكورة فيه من (أرك الشعر وأفسده مما قد نزه الله عز وجل ذينك الفصيحين عن مثله ...) وقال: (وهذا حديث لا يشك في وضعه، ولو لم يدل على ذلك إلا الاشعار الركيكة والأفعال التي يتنزه عنها أولئك السادة. قال يحيى بن معين: أصبغ بن نباتة لا يساوى شيئاً. وقال

أحمد بن حنبل: حرقنا حديث محمد بن كثير. وأما أبو عبد الله السمرقندي فلا يوثق به)[٨٦].

الجواب: ١- إنّ ابن الجوزي أخرج الحديث من طريق واحد وحكم بوضعه، وهذا لا يمت لصنيع أهل العلم بصلة، فإنّهم لا يحكمون على الحديث بالقبول أو الرد إلا بعد جمع طرقه كلها، والوقوف على ألفاظه ثم يحكمون على الحديث بمجموعه، فالكثير من الأحاديث قد تكون ضعيفة في سند معيّن لكنها في غاية الصحّة طبق أسانيد أخرى، بل قد تكون كلّ طرقها ضعيفة، لكنّها ترتقي إلى درجة الصحة بمجموعها، فإنّ الطرق يقوي بعضها بعضاً.

٢- إنّ وجود الأشعار لا يؤدي إلى الحكم بوضع الحديث، إذ لم ترد هذه الأشعار في جميع الطرق، هذا أولاً، وثانياً: أنّ الاستدلال كان في القدر المشترك في جميع الأخبار المروية، وهو التصدق بما يملكون على المسكين واليتيم والأسير بصرف النظر عن بقيّة التفاصيل، وثالثاً: أنّ هذه الأشعار لها مثيل في لغة العرب كما أورد ذلك حفيده سبط ابن الجوزي حيث ردّ على جميع إشكالات جدّه، وقال في خصوص الشعر: (أمّا قوله: قد نزّه الله ذينك الفصيحين عن هذا الشعر الركيك، فهذا على عادة العرب في الرجز والخبب، كقول القائل: والله لولا الله ما اهتدينا، ونحو ذلك، وقد تمثل به النبيّ(صلّى الله عليه وآله وسلّم)[٨٧].

٣- أمّا ما يتعلّق بوجود الاصبغ بن نباتة ومحمّد بن كثير، في سند الحديث، فأيضاً لا يمكن الحكم على الحديث بالوضع لذلك، إذ ورد الحديث بطرق أخرى عديدة لا جود لهما في إسناده، ولأنّ التحقيق يقتضي قبول

روايتهما أيضاً؛ إذ إنّ تضعيفهم لم يكن مبتن على قواعد الحديث الصحيحة، بل لرواياتهم الفضائل واتهامهم بالتشيع، وقد حققنا مفصلاً في محلّ آخر أنّ عقيدة الراوي غير معتبرة في قبول الحديث وإنّ المعيار في قبول روايته أو ردها هو الصدق والأمانة لا غير، وإنّ هذا هو مذهب جمهور أهل العلم(٨٨).

وعند مراجعة ترجمة هذين الراويين في كتب أهل السنّة سيتّضح جليّاً أنّ تضعيفهم مبتن على تشيعهم وروايتهم للفضائل.

فالاصبغ بن نباتة، قال فيه العقيلي: (كان يقول بالرجعة). وقال فيه ابن حبّان: (فُتن بحبّ علي بن أبي طالب، عليه السلام، فأتى بالطامات في الروايات، فاستحق من أجلها الترك). وقال ابن سعد: (كان شيعيّاً وكان يضعف في روايته وكان على شرطة علي)(٨٩). لكننا في الوقت نفسه نرى العجلي يقول فيه: (كوفي تابعي ثقة)(٩٠). ممّا يكشف أنّ التضعيف مبتنٍ على عقيدته لا على صدق لهجته.

ومحمّد بن كثير الكوفي، قال فيه ابن معين: (وهو شيعي، ولم يكن به بأس قد حدث عنه سعدويه ... وقد سمعت منه أنا)(٩١).

وأمّا الراوي الثالث الذي ذكره ابن الجوزي فهو أبو عبد الله السمرقندي، ولا يمكن الحكم بوضع الحديث لوجوده في سنده أيضاً، ذلك إنّه لم يتهمه أحد، ولم نقف على من تعرض له بمدح أو ذم(٩٢)، فهو مستور الحال، وجمهور أهل الحديث على قبول روايته(٩٣)، ومن لم يلتزم بقبول روايته لذاتها، فلا أقل من قبول روايته في المتابعات والشواهد، وقول ابن الجوزي بأنّه لا يوثق به فهو مستند إلى روايته هذه الرواية لا غير. على أنّ عبارة لا يوثق به تقتضي

تضعيف الحديث بهذا السند دون الحكم بوضعه، خصوصاً مع ملاحظة ورود الحديث بطرق أخرى لم يرد بها السمرقندي.

٤ـ ما يتعلّق بقوله: إنّ هذه الافعال يتنزه عنها هؤلاء السادة، فهو عين الاشكال الذي فصّله الحكيم الترمذي، وهو ما سيأتي بيانه في الإشكال التالي.

الرابع: ما أورده الحكيم الترمذي، حيث، قال: (ومن الحديث الذي ينكره قلوب المحقّين: ما روي عن ابن عبّاس...)، وقال بعد ذكره: (هذا حديث مزوّق وقد تطرف فيه صاحبه.. وَلَا يدْرِي أَن صَاحب هَذَا الْفِعْل مَذْمُوم، قَالَ الله تَعَالَى فِي تَنْزِيله الْكَرِيم ويسألونك مَاذَا يُنْفقُونَ قل الْعَفو وَهُوَ الْفضل الَّذِي يفضل عَن نَفسك وَعِيَالك وَقَالَ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم خير الصَّدَقَة مَا كَانَ عَن ظهر غنى وابدأ بِنَفْسِك ثمَّ بِمن تعول... أفيحسب عَاقل أَن عليا رَضِي الله عَنهُ جهل هَذَا الْأَمر حَتَّى أجهد صبيانا صغَارًا من أَبنَاء خمس أَو سِتّ على جوع ثَلَاثَة أَيَّام ولياليها حَتَّى تضرروا من الْجُوع وَغَارَتْ الْعُيُون فيهم لخلاء أَجْوَافهم حَتَّى أبكى رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَا بهم من الْجهد هَب أَنه آثر على نَفسه هَذَا السَّائِل فَهَل كَانَ يجوز لَهُ أَن يحمل على أطفاله جوع ثَلَاثَة أَيَّام بلياليهن ... هَذَا وليت شعري من حفظ هَذِه الأبيات كل لَيْلَة عَن عَليّ وَفَاطِمَة رضوَان الله عَلَيْهِمَا وَإِجَابَة كل مِنْهُمَا صَاحبه حَتَّى أَدَّاهُ إِلَى هَؤُلَاءِ الروَاة فَهَذَا وأشباهه عامتها مفتعلة)[٩٤].

الجواب: ويمكن أن نختصره في عدّة نقاط:

١ـ إنّ إنكار القلوب ليس بحجّة شرعية يمكن الاستناد إليه في رفض الأحاديث، فالكثير من القلوب تبغض أهل البيت وترفض كل فضيلة ترد

بحقّهم، مع أنّ وجوب محبّتهم من المسلمات بين المسلمين.

٢ـ ما يتعلق بكون هذا الفعل مذموم ومخالف للقرآن بل وللسنّة، وكيف جاز لعلي أنْ يحمّل أطفاله هذا الجوع، وهو ما أشار إليه ابن الجوزي فيما تقدّم، فهذا الإشكال تكفّل بالإجابة عليه أهل السنّة أنفسهم، فقد ناقض ابن الجوزي نفسه وأجاب عن هذا الإشكال في كتابه المنتخب، على ما نقله عنه حفيده سبط ابن الجوزي، حيث قال: (والعجب من قول جدّي وإنكاره! وقد قال في كتاب (المنتخب): يا علماء الشرع! أعلمتم لمَ آثرا المسكين واليتيم والأسير على أنفسهم وتركا الطفلين الحسن والحسين عليهما أثر الجوع؟! أتراهما خفي عليهما خبر: (ابدأ بمن تعول)؟! ما ذاك إلاّ لأنّهما علما قوّة صبر الطفلين، وأنّهما غصنان من شجرة أظلّ عند ربّي)، وبعض من جملة: (فاطمة بضعة منّي)، وفرخ البط سابح)[٩٥].

وأمّا ابن الصلاح الحلبي فقد ذكر في درس التفسير في سورة هل أتى: (أن السؤّال كانوا ملائكة من عند ربّ العالمين، وكان ذلك امتحاناً من الله عزّ وجلّ لأهل بيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم) على ما سمعه منه الكنجي الشافعي في مجلس درسه، كما أنّه سمع في مكّة من شيخ الحرم بشير التبريزي في درس التفسير: (إنّ السائل الأول كان جبرئيل، والثاني ميكائيل، والثالث كان إسرافيل عليهم السلام)[٩٦].

غير أنّ ما ذكره ابن الصلاح وشيخ الحرم يحتاج إلى مستند شرعي، وقد تكون وصلتهم أخبار بذلك، وإلا لا يمكن التعرف على حقيقة السؤّال عن طريق التكهّن أو الظن فقط.

إلاّ أنّ من يتأمّل في فضائل أهل البيت وعظيم مقامهم لا يساوره الشك

في تقديمهم أهل الحاجة على أنفسهم، إذ لا قيمة للطعام عندهم في قبال إطعام يتيم ومسكين وأسير.

٣ـ أمّا ما يتعلّق بالاشعار فقد ذكرنا أنّ ليس كل الطرق قد احتوت على الأشعار، وإنّ الاستدلال ناظر إلى القدر المشترك من الروايات، مضافاً لما تقدّم عن سبط ابن الجوزي من امكانية صدور هكذا اشعار لكونها على عادة العرب، كما أنّ حفظها لا يقتضي حضور الشخص عندهم في كل ليلة فقد يكون سمعها منهم عليهم السلام في لاحق الإيام، وهو أمر في غاية الوضوح.

الخامس: إنّها معارضة بأقوال وأخبار أخرى ذكرت سبب النزول في غيرهم، منها:

١ـ ما قاله مقاتل، وخلاصته: (إنّها نزلت في أبي الدحداح الأنصاري صام يوماً، فلما أراد أنْ يفطر جاء مسكين ويتيم وأسير، فأطعمهم ثلاثة أرغفة، وبقي له ولأهله رغيف واحد، فنزلت فيهم هذه الآية)[٩٧].

لكن هذا الخبر الذي استند إليه مقاتل مرسل ولم نعثر على من رواه، وقد تفرد به مقاتل، فهو خبر ضعيف لا يمكن الاحتجاج به ولا يصلح معارضاً لما ذكرناه، مضافاً إلى أنّ مقاتل جعله أحد القولين في المسألة، وأنّ القول الآخر أنّها نزلت في عليّ(ع).

٢ـ ما ذكره الماوردي، قال: واختلف فيمن نزلت هذه الآية على قولين: أحدهما: (ما حكاه الضحاك عن جابر أنها نزلت في مطعم بن ورقاء الأنصاري نذر نذراً فوفاه)[٩٨].

وهذا الخبر أيضاً لم نقف على إسناده ولا على من رواه، فهو خبر مرسل

ضعيف. على أنّ الماوردي ذكر في قباله قولاً آخر، وهو ما حكاه عمرو عن الحسن أنّها نزلت في عليّ وفاطمة[٩٩].

٣ـ ما ذكره الماوردي أيضاً، قال: (وقيل إنّ هذه الآية نزلت فيمن تكفل بأسرى بدر، وهم سبعة من المهاجرين أبو بكر وعمر وعلي والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعيد وأبو عبيدة)[١٠٠].

وهذا القول كسابقه لم نقف على مستند له، ولم يذكره أحد غير الماوردي فهو قول ضعيف.

٤ـ ما أورده الثعلبي عن علي بن علي بن أبي حمزة الثمالي، قال : (بلغني أن رجلا قال يا رسول الله أطعمني فإني والله مجهود، فقال: والذي نفسي بيده ما عندي ما أطعمك ولكن اطلب فأتى رجلا من الأنصار وهو يتعشى مع امرأته فسأله، وأخبره بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت المرأة: أطعمه واسقه)، وهكذا جاءهم يتيم وأسير، فأنزل الله ويطعمون الطعام...)[١٠١].

وهذا الخبر ضعفه ظاهر، فعلي بن علي بن أبي حمزة متأخر زمناً عن طبقة الصحابة والتابعين، وأرسل الخبر بلفظ بلغني، فهو ضعيف بالارسال.

لكن عند القرطبي أنّ الخبر عن أبي حمز الثمالي[١٠٢]، فربّما أنّ هناك تصحيفاً في تفسير الثعلبي المطبوع وأنّ المراد هو علي بن علي عن أبي حمزة. لكن الخبر كذلك ضعيف لإرسال الرواية كما ذكرنا، ولأن علي بن علي مشترك بين كثيرين بعضهم مجهول وبعضهم ضعيف، كما أنّ في السند الذي ذكره الثعلبي أسحاق بن محمّد بن مروان، وقد ذكروا في ترجمته أنّه ممّن لا

يحتج به، وكانوا يتكلمون فيه[١٠٣].

٥- ما أخرجه الطبراني مسنداً إلى ابن عمر، قال: (أتى رجل من الحبشة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: سل واستفهم فقال: يا رسول الله فضلتم علينا بالصور والألوان والنبوة، ثم قال أفرأيت إن آمنت بما آمنت به وعملت بما عملت به، إني لكائن معك في الجنة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، والذي نفسي بيده إنه ليضيء بياض الأسود في الجنة من مسيرة ألف عام، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال: لا إله إلا الله كان له بها عهد عند الله، ومن قال: سبحان الله وبحمده، كتب له بها مائة ألف حسنة وأربعة وعشرون ألف حسنة، فقال الرجل: كيف نهلك بعد هذا يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل لو وضع على جبل لأثقله فتقوم النعمة من نعم الله، فتكاد أن تستنفد ذلك كله إلا أن يتغمده الله برحمته، ونزلت هذه الآيات: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾. فقال الحبشي: وإن عيني لتريان ما ترى عيناك في الجنة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، فاستبكى حتى فاضت نفسه، قال ابن عمر: فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدليه في حفرته بيديه.

أورده ابن كثير عن الطبراني وتعقبه بقوله: (فيه غرابة ونكارة وسنده ضعيف)[١٠٤]. مضافاً إلى أنّ الخبر لا يدلّ على أنّ هذه الحادثة هي سبب نزول الآيات، بل إنّ نزول الآيات اقترن مع هذه الحادثة.

وهذا المعنى نجده بوضوح في ما أورده السيوطي من رواية ابن وهب عن ابن زيد: (أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قرأ هذه السورة هل أتى على الانسان حين من الدهر، وقد أنزلت عليه وعنده رجل أسود، فلمّا بلغ صفة الجنان زفر زفرة فخرجت نفسه...). ونحوه أيضاً ما رواه أحمد في الزهد[١٠٥].

نتائج البحث

اتّضح من خلال البحث النتائج التالية:

١ـ إنّ الروايات مستفيضة في نزول آية الاطعام في أهل البيت عليهم السلام.

٢ـ لم يقتصر ورود الروايات عند فريق معيّن، بل وردت وبطرق كثيرة عند الفريقين، وهي قرينة قوية على ثبوتها.

٣ـ مضافاً لثبوت الروايات عن طريق الاستفاضة، والورود عند الفريقين، فإنّ بعضها صحيح الاسناد.

٤ـ يظهر من بعض العلماء القول بصحة هذه الروايات عن طريق الاقتصار على ذكر سبب النزول في أهل البيت بنحو الجزم وعدم التطرق إلى أي رأي آخر.

٥ـ اتّضح من خلال الردّ على النقود الموجهة لروايات أسباب النزول أنّ النقود لا تستند إلى دليل علمي ناهض، بل الدليل على خلافها، وانتهينا إلى أنّ

سورة الانسان مدنية عند الجمهور، وانّ ما ذكروه لتكذيب هذه الروايات سواء كان متعلق بالسند أو المتن غير تام، وأنّ الاخبار والأقوال الأخرى في سبب النزول كلها ضعيفة وغير صالحة لمعارضة ما أوردناه.

* هوامش البحث *

(١) الانسان: ٥ .
(٢) الانسان: ٨.
(٣) ينظر: شواهد التنزيل للحسكاني: ج٢ ص٣٩٧.
(٤) الانسان: ٢٢.
(٥) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: ج١٠ ص٢١٠.
(٦) ينظر: أسباب النزول للواحدي: ص٢٩٦.
(٧) لخصّها شرف الحسيني في: تأويل الآيات: ج٢ ص٩٤٧. وينظر: الكشاف للزمخشري: ج٤ ص١٩٧.وسوف يأتي ذكر مصادر الخبر مفصلاً فانتظر.
(٨) التبيان: ج١٠ ص٢١١.
(٩) جوامع الجامع: ج٣ ص٦٩٢.
(١٠) مجمع البيان: ج١٠ ص٢٠٩ـ ٢١٠.
(١١) شواهد التنزيل: ج٢ ص٣٩٦ـ ٣٩٧.
(١٢) تفسير فرات الكوفي: ص٥١٩ـ٥٢٠.
(١٣) الخصال للصدوق: ص٥٥٠.
(١٤) الأمالي: ص٥٥٠، مجلس ٢٠، ح٤.
(١٥) الاحتجاج للطبرسي: ج١ ص٢٠٢.
(١٦) الأمالي للطوسي: ص٥٦٨.
(١٧) مناقب أمير المؤمنين: ج١ ص١٨٤.
(١٨) الأمالي للصدوق: ص٣٢٩، وما بعدها.
(١٩) تفسير القمّي: ج٢ ص٣٩٩.
(٢٠) فضائل فاطمة: ص١٠٠.
(٢١) شواهد التنزيل: ج٢ ص٣٩٨ـ ص٤٠٧.
(٢٢) أسباب النزول: ص٢٩٦.
(٢٣) تفسير البغوي: ج٤ ص٤٢٨.

(٢٤) تفسير الكشاف: ج٤ ص١٩٧.
(٢٥) أوردها السيوطي في الدر المنثور: ج٦ ص٢٩٩.
(٢٦) أسد الغابة: ج٥ ص٥٣٠ـ٥٣١.
(٢٧) تفسير الثعلبي: ج١٠ ص٩٩.
(٢٨) المناقب: ص٢٧٢.
(٢٩) الأمالي: ص٣٢٩.
(٣٠) تفسير فرات الكوفي: ص٥٢٨.
(٣١) فضائل فاطمة للنيسابوري: ص١٠٠، تفسير الثعلبي: ج١٠ ص٩٩. شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢. الأمالي: ص٣٢٩. المناقب للخوارزمي: ص٢٦٧. وغيرهم.
(٣٢) تفسير الثعلبي: ج١٠ ص٩٩. شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢. المناقب للخوارزمي: ص٢٦٧.
(٣٣) شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢. المناقب للخوارزمي: ص٢٦٧.
(٣٤) أسباب النزول للواحدي: ص٢٩٦. تفسير البغوي: ج٨ ص٢٩٥، شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢.
(٣٥) شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢.
(٣٦) شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢.
(٣٧) تأويل الآيات، شرف الدين الحسيني: ج٢ ص٧٥٠.
(٣٨) المناقب للكوفي: ج١ ص١٨٤.
(٣٩) شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٢.
(٤٠) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٠٧.
(٤١) مناقب أمير المؤمنين: ج١ ص١٦٢.
(٤٢) تفسير قرات: ص٥٢٦.
(٤٣) مجمع البيان: ج١٠ ص٢١٠.
(٤٤) مناقب أمير المؤمنين: ج١ ص١٧٨.
(٤٥) الموضوعات: ج١ ص٣٩١.
(٤٦) كفاية الطالب: ص٣٤٥.
(٤٧) تفسير القرطبي: ج١٩ ص١٣١.
(٤٨) مناقب أمير المؤمنين لابن المغازلي: ص٣٤٢ـ٣٤٣.
(٤٩) تفسير فرات الكوفي: ص٥٢٧.
(٥٠) ينظر: ص١١، من التفسير المذكور، مقدمة المحقق.
(٥١) على ما تقدّم في تخريج حديث ابن عباس.
(٥٢) ينظر: منتقى الأصول: ج٤ ص٣٢ـ ٣٣. دروس في علم الأصول: ح٢ ص٢٨٢.
(٥٣) ينظر: أصول علم الرجال للداوري: ج١ ص٢٧١ـ٢٧٥.
(٥٤) مجمع البيان: ج١٠ ص٢١٠.
(٥٥) يُنظر: فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ص٢٦٠.
(٥٦) يُنظر: معجم رجال الحديث: ج١ ص٢٩١.
(٥٧) يُنظر: فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي) للنجاشي: ص٢١٣.
(٥٨) أسباب نزول الايات للواحدي: ص٢٩٦.

(٥٩) تفسير النسفي: ج٤ ص٣٠٣.
(٦٠) تفسير الأيجي، جامع البيان في تفسير القرآن: ج٤ ص٤١٩.
(٦١) تذكرة الخواص: ص٣١٥ـ٣١٦.
(٦٢) ينظر: العقد الفريد: ج٥ ص٣٥٤. عيون أخبار الرضا: ج٢ ص٢٠٥.
(٦٣) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ج٣ ص١٢٠٠.
(٦٤) تقريب التهذيب لابن حجر: ج١ ص٥٢٧.
(٦٥) ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر: ج١١ ص٣٤٥.
(٦٦) ينظر: تقريب التهذيب: ج٢ ص١٥٩.
(٦٧) للإطلاع على تفاصيل هذا الموضوع بالإمكان مراجعة كتاب: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة للدكتور المرتضى الزين أحمد.
(٦٨) منهاج السُنّة: ج٧ ص١٧٧ـ ١٧٩.
(٦٩) تفسير العز بن عبد السلام: ص٣٩٨.
(٧٠) تفسير القرطبي: ج١٩ ص١١٨.
(٧١) فتح القدير: ج٥ ص٣٤٣.
(٧٢) تفسير الخازن: ج٣ ص٣٧٦.
(٧٣) زاد المسير: ج٨ ص١٤١
(٧٤) جامع البيان عن تاويل آي القران: ج٢٩ ص٢٥١.
(٧٥) تفسير السمرقندي: ج٣ ص٣٠٥.
(٧٦) تفسير البحر المحيط: ج٨ ص٣٨٣.
(٧٧) تفسير البغوي: ج٨ ص٢٨٩.
(٧٨) شواهد التنزيل: ج٢ ص٤٠٩.
(٧٩) الإتقان في علوم القرآن: ج١ ص٣٧.
(٨٠) منهاج السُنّة: ج٧ ص١٨٢.
(٨١) أسد الغابة لابن الأثير: ج٥ ص٥٣٠ـ٥٣١.
(٨٢) الإصابة لابن حجر: ج٨ ص٢٨٢.
(٨٣) معجم البلدان للحموي: ج٢ ص٤٦٨.
(٨٤) شرح الأخبار: ج٢ ص٣٢٨.
(٨٥) مستدركات علم رجال الحديث: ج٨ ص٥٩٦ـ٥٩٧.
(٨٦) الموضوعات: ج١ ص٣٩٢.
(٨٧) تذكرة الخواص: ص٣١٥.
(٨٨) ينظر: حديث السفينة، حكمت الرحمة: ص٩١ـ١٠٨.
(٨٩) تنظر هذه الأقوال في: تهذيب التهذيب: ج١ ص٣١٦ـ ٣١٧.
(٩٠) المصدر نفسه.
(٩١) تاريخ ابن معين: ج١ ص٣٤٦.
(٩٢) فهو إمّا أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد السمرقندي أو أبو عبد الله محمد بن أبي الوفاء السمرقندي، ولم يقدح بأي منهما أحد، وقد ذكرهما ابن عساكر بلا مدح ولا ذم، تاريخ مدينة دمشق: ج٥٤ ص٢٣٨. و ج٥٦ ص١٨٥.
(٩٣) ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي: ج١ ص ٢٨. النكت على مقدمة ابن الصلاح

للزركشي: ج٣ ص٣٧٦.
(٩٤) نوادر الأصول: ج١ ص٢٤٤ـ ٢٤٦.
(٩٥) تذكرة الخواص: ص٣١٦.
(٩٦) كفاية الطالب: ص٣٤٨ـ٣٤٩.
(٩٧) ينظر: تفسير مقاتل: ج٤ ص٥٢٥. زاد المسير لابن الجوزي: ج٨ ص١٤٨.
(٩٨) النكت والعيون: ج٦ ص١٦٨.
(٩٩) المصدر نفسه.
(١٠٠) المصدر نفسه: ج٦ ص١٦٧.
(١٠١) تفسير الثعلبي: ج١٠ ص٩٨.
(١٠٢) تفسير القرطبي: ج١٩ ص١٣٠، ونسبه للثعلبي.
(١٠٣) ينظر: تاريخ بغداد: ج٦ ص٣٩.
(١٠٤) تفسير ابن كثير: ج١ ص٥٣٦.
(١٠٥) ينظر: الدر المنثور للسيوطي: ج٦ ص٢٩٧.

* مصادر البحث *

القرآن الكريم.

١. ابن الأثير الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١ـ ١٤٠٦هـ.

٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط١ـ ١٣٨٦هـ.

٤. ابن الجوزي، عبد الرحمن، زاد المسير، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٧هـ..

٥. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٦. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ـ ١٤١٥هـ.

٧. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت.

٨. ابن عبد ربّه الأندلسي، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ه.

٩. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٥هـ.

١٠. ابن كثير، الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت، طبعة عام ١٤١٢هـ.

١١. ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين برواية الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت.
١٢. ابن المغازلي، مناقب أهل البيت، تحقيق: محمد كاظم المحمودي، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب، طهران، ط١، ٢٠٠٦م.
١٣. أبو بكر السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة، بيروت.
١٤. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٥. الأيجي، تفسير الأيجي (جامع البيان في تفسير القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
١٦. البغوي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
١٧. الثعلبي، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢٢هـ.
١٨. الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط١ـ ١٤١١هـ.
١٩. الحاكم النيسابوري، فضائل فاطمة، تحقيق: علي رضا بن عبد الله، دار الفرقان، مصر، ط١، ٢٠٠٨.
٢٠. الحكيم الترمذي، نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، طبعة عام ١٩٩٢م.
٢١. الحكيم، عبد الصاحب، منتقى الأصول، تقرير لأبحاث محمد الروحاني، مطبعة الهادي، ط٢، ١٤١٦ق.
٢٢. الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة عام ١٣٩٩هـ.
٢٣. الخازن، علي بن محمد، تفسير الخازن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٤. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد, تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٥. الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، ط٢، ١٤١٤هـ.
٢٦. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ط٥، ١٤١٣هـ.
٢٧. الداوري، أصول علم الرجال، مؤسسة المحبين للطباعة والنشر، قم ـ إيران، ط٢، ١٤٢٦هـ.
٢٨. الذهبي، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩. الرحمه، حكمت جارح، حديث السفينة، نشر العتبة الحسينية، ط١، ٢٠١٨م.
٣٠. الزركشي، بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمّد، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
٣١. الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التنزيل، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ط١٣٨٥
٣٢. سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.
٣٣. السمرقندي، نصر بن محمد، تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.
٣٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، ط١ـ ١٤١٦هـ.
٣٥. شرف الدين الحسيني، تأويل الآيات، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي (عج)، قم، ط١، ١٤٠٧هـ.
٣٦. الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير عالم الكتب، بيروت.
٣٧. الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٨. الصدوق، محمد بن علي، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٧هـ.
٣٩. الصدوق، محمد بن علي، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرّسين ـ قم، طبعة عام ١٤٠٣هـ.
٤٠. الصدوق، محمّد بن علي، عيون أخبار الرضا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٤ه.
٤١. الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج، تعليق: السيد الخرسان، دار النعمان، النجف، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
٤٢. الطبرسي، الفضل بن الحسن، تفسير جوامع الجامع، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط١، ١٤١٨هـ.
٤٣. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي،

بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٤٤. الطبري، محمّد بن جرير، تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٤٥. الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، نشر مكتب الاعلام الاسلامي، ط١، ١٤٠٩ه.
٤٦. الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، قم، ط١، ١٤١٤هـ.
٤٧. العز بن عبد السلام، تفسير العز، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم، دار ابن حزم - بيروت، ط١- ١٤١٦هـ.
٤٨. فرات بن إبراهيم، تفسير فرات الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط١، ١٩٩٠م.
٤٩. القاضي النعمان، شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، جماعة المدرّسين، قم، ط٢، ١٤١٤هـ.
٥٠. القرطبي، محمّد بن أحمد، (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: إبراهيم أبو طفيش، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ.
٥١. القمّي، علي بن إبراهيم، تفسير القمي، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم - إيران، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٥٢. الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد هادي الأميني، دار إحياء تراث أهل البيت، ط٣، ١٤٠٤هـ
٥٣. الكوفي، محمد بن سليمان، مناقب الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، تحقيق: محمّد باقر المحمودي, الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية, قم المقدسة، ط١، ١٤١٢هـ.
٥٤. الماوردي، علي بن محمد، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٥٥. مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤٢٤هـ
٥٦. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، نشر جماعة المدرّسين، قم، ط ٥، ١٤١٦هـ
٥٧. النسفي، عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.

٥٨. النمازي، علي، مستدركات علم رجال الحديث، نشر ابن المؤلف على نفقة حسينية عماد زاده، أصفهان، ط١، ١٤١٢هـ.
٥٩. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.
٦٠. الواحدي، علي بن أحمد، أسباب النزول، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨هـ.